



كلية الآداب
قسم علم الاجتماع



تقييم فعالية برامج التمكين المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي في سلطنة عمان (رسالة ماجستير)

رسالة مقدمة من

الطالب/ محمد بن سعود بن سليمان الشعيلي
لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع

إشراف

أ.د/ عبد الوهاب جودة الحائس
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع

أ.د / مصطفى مرتضى علي
أستاذ علم الاجتماع ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب

القاهرة

2018

الصفحة	المقصورة	الفهرس
1		مقدمة البحث
		الفصل الأول: الإستراتيجية المنهجية لدراسة تقييم فاعلية برامج التمكين الاجتماعي:
7		تمهيد
10		أولاً: الصياغة التصورية لموضوع البحث:
10		1- مشكلة البحث.
13		2- أهمية البحث.
14		3- أهداف البحث وتساؤلاته.
15		4- الدراسات السابقة.
27		ثانياً: الإجراءات المنهجية للبحث:
27		1- منهج البحث.
27		2- مصادر البيانات.
27		3- طرق البحث وأدوات جمع البيانات.
28		4- مجتمع البحث.
28		5- عينة البحث.
40		6- أساليب تحليل البيانات الميدانية.
		الفصل الثاني: الرؤى النظرية حول تقييم فاعلية برامج التمكين:
42		أولاً: مفهوم فاعلية البرامج:
42		1. مفهوم الفاعلية.
44		2. مراحل تطور مفهوم الفاعلية.
52		ثانياً: التأسيس النظري لمفهوم التمكين:
52		1- مفهوم التمكين.
55		2- خطوات التمكين ومراحله.
58		3- مبادئ التمكين.
59		4- أهداف التمكين.
60		5- الخصائص الرئيسة للتمكين.
60		6- إستراتيجيات التمكين.
62		7- أنواع التمكين.
63		8- أبعاد التمكين.
65		ثالثاً: المداخل النظرية حول تقييم فاعلية البرامج:
65		1- مدخل تقييم البرامج التنموية المعتمد على الهدف.
66		2- مدخل تقييم البرامج التنموية المعتمد على موارد النظام.

67	3- مدخل تقييم البرامج التنموية المعتمد على العمليات الداخلية.
68	4- مدخل تقييم البرامج التنموية المعتمد على أصحاب المصلحة.
70	5- مدخل تقييم البرامج التنموية المعتمد على الميزة التنافسية.
الفصل الثالث: السياسات الاجتماعية والتمكين في سلطنة عمان:	
72	أولاً: السياسات التنموية في سلطنة عمان:
72	1- إستراتيجية التنمية الأولى (1970 - 1995).
78	2- إستراتيجية التنمية الثانية "الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني" (1995- 2020).
88	3- المسارات التنموية الإستراتيجية للسلطنة بالتزامن مع الخطة الخمسية الإنمائية (2016 - 2020) ورؤية سلطنة عُمان (2020-2040).
90	ثانياً: مجالات التنمية وتحقيق أهداف التمكين في سلطنة عمان:
90	1- السياسات الحقوقية وواقع التنمية البشرية للمواطن العماني.
93	2- السياسات الاجتماعية في سلطنة عمان.
95	3- سياسات العمل والتشغيل في سلطنة عمان.
100	4- السياسات الاقتصادية في سلطنة عمان.
104	ثالثاً: برامج الحماية الاجتماعية والتمكين في سلطنة عمان:
106	1- على مستوى القوانين والتشريعات.
106	2- على المستوى الهيكلي.
106	3- على مستوى التخطيط الإستراتيجي.
107	4- على مستوى البرامج والأنشطة.
107	5- شبكات الضمان والأمان الاجتماعي.
110	6- برامج التمكين المقدمة لأبناء أسر الضمان الاجتماعي.
الفصل الرابع: تقييم فاعلية برنامج مورد (نتائج الدراسة الميدانية):	
122	تمهيد:
123	أولاً: برنامج مورد وأهدافه.
126	ثانياً: مصادر المعرفة ببرنامج مورد.
128	ثالثاً: الأوضاع التعليمية للمستفيدين من برنامج مورد.
129	رابعاً: طبيعة المشروعات لدى المستفيدين من برنامج مورد.
132	خامساً: دوافع تأسيس المشروع.
134	سادساً: تقييم فاعلية برنامج مورد.
139	سابعاً: النتائج المكتسبة من تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة.
142	ثامناً: الأثر الاجتماعي في المستفيدين من برنامج مورد.

مقدمة البحث:

يمثل الأمان الاجتماعي ظاهرة اجتماعية عامة في جميع المجتمعات، وهي إحدى ضرورات استمرارية الحياة الاجتماعية وبدونه ينعدم الاستقرار الاجتماعي، ويعيش الإنسان غير آمن على حياته وأسرته، ذلك لأن الأصل في الحياة الاجتماعية أن يعيش الإنسان أمناً مكرماً، مستمتعاً بثمار كده وعرقه مستقيداً من منجزات جماعته، متعاوناً مع أبنائها، ومن هنا تحرص جميع المجتمعات على اختلاف أبنيتها ومستويات تطورها على توفير سبل الرعاية الاجتماعية والأمان الاجتماعي لأبنائها، غير أن صور وأشكال هذه الرعاية والخدمات التي يوفرها المجتمع في إطارها والأسس التي تقوم عليها ممارستها تختلف من مجتمع لآخر، بل تختلف في المجتمع الواحد من حقبة زمنية إلى حقبة أخرى، وذلك وفقاً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في كل منها.

تطبق سلطنة عُمان سياسات الإصلاح الاقتصادي المعتدلة والمتدرجة، وبالتالي لم تتوقف عن تقديم الخدمات الأساسية، فقد استمرت في تقديم تلك الخدمات مجاناً إلى المواطنين أو مقابل رسوم رمزية بسيطة لترشيد الاستهلاك، ولم تزل السلطنة دولة رعاية اجتماعية، تتكفل فيها سياسات وبرامج متعددة بتوفير الحماية الاجتماعية والأمان الاجتماعي للمواطنين، وبخاصة سياسات الأجور والتشغيل، وبرامج الدعم السلمي والخدمي العمومية، وغيرها من سياسات وبرامج الانفاق العام الاجتماعي.

سعت السلطنة إلى تطبيق شبكات أمان اجتماعي متكاملة لرعاية الأفراد والأسر وخاصة الذين لا يستطيعون الحصول على العيش الملائم، ومن بين برامج شبكات الأمان الاجتماعي في السلطنة: التأمين الصحي، مساعدات كبار السن، معاشات التقاعد، التأمين ضد البطالة، الصناديق الاجتماعية، برامج القروض الصغيرة، إضافة إلى المنح النقدية، ومن شأن توافر هذه البرامج أن تقي الفرد والجماعة والمجتمع من الوقوع في الجريمة أو ممارسة العنف، وبالتالي تدعيم الاستقرار النفسي والاجتماعي للفرد والمجتمع.

وفي إطار الاستمرار للمحافظة على حماية الفئات الاجتماعية البسيطة بلورت السلطنة رؤيتها التنموية الجديدة (2040) للانطلاق نحو سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة» بهدف صياغة وبلورة إطار عام للسياسات الاجتماعية «بإتقان تام ودقة عالية في ضوء توافق

مجتمعي واسع وبمشاركة فئات المجتمع المختلفة وبحيث تكون مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستشرفة للمستقبل بموضوعية»، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع العماني وتعزيز معالم الهوية العمانية التي تستند إلى الأصالة والتاريخ، والتي تتطلع في الوقت نفسه إلى اللحاق بموكب التقدم في القرن الواحد والعشرين، كما تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الإقليمية والدولية مع الاسترشاد بالتجارب الدولية الناجحة معتمدة على توافق مجتمعي يعكس احتياجات المواطن العماني ومرئياته (رضوان، 2014).

ومع تطور البرامج وتنوع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المقدمة لهذه الفئات في المجتمع العماني، ومع تزايد الاهتمامات بالتنوع والجودة في المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية للأفراد والأسر من محدودي الدخل الذين يندرجون تحت مظلة الضمان الاجتماعي، صدر في يناير من عام 2013م المرسوم السلطاني رقم (2013/6) الذي بموجبه أسناد تمويل مشاريع ثلاثة صناديق سابقة، وهي: مشروعات موارد الرزق، ومشروع صندوق سند، ومشروع المرأة الريفية إلى القروض التمويلية المقدمة من صندوق الرفد وبتنفيذ من بنك التنمية العماني بهدف تمكين الأفراد ودعم مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة (وزارة التنمية الاجتماعية، 2016، صفحة 1).

ومن برامج التمكين المقدمة لأبناء أسر الضمان الاجتماعي منحة الراغبين في الدراسة الجامعية حيث تقدم وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي (1500) منحة سنوية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي الراغبين في الدراسة الجامعية، والذين لم يشملهم القبول في البعثات الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي أو وزارة القوى العاملة وغيرها، بحيث يلحقون بالجامعات، والكليات الخاصة بالسلطنة، وخارجها.

ولم تقتصر برامج التمكين على البرامج الحكومية، وإنما نُشِرت ثقافة المسؤولية الاجتماعية، وتفعيل دور الشراكة المجتمعية في مجال التمكين، حيث يتكامل دور كل من المؤسسات الحكومية مع المؤسسات الأهلية، ويعزز أدوار مؤسسات القطاع الخاص ضمن مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع بوصفها جزءاً أصيلاً في إستراتيجيتها وخططها السنوية من خلال تقديم واجباتها من خدمات ومنتجات وبرامج تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المختلفة.

المصادر والمراجع العربية

1. إبراهيم بدوي. (2016). الخطة الخمسية التاسعة .. مفتاح المستقبل وسبيل الانعتاق من النفط <http://alwatan.com/details/132205>.
2. إبراهيم عبدالله المنيف. (1983). الإدارة : المفاهيم - الأسس - المهام. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر.
3. أبو بكر بوسالم. (2015). دور التمكين الإداري في التميز التنظيمي - دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية - أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه.
4. أحمد السيد كـردى. (2010). موقع الإسلام والتنمية <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/194069>, 2010.
5. أحمد سلمان عودة، وفتحي مكاي. (1992). أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية. أربد.
6. أحمد شفيق السكري. (2000). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
7. أحمد عبد النبي. (2014). التدخل المهني بنموذج التمكين في الخدمة الاجتماعية وتنمية المهارات المطلوبة لسوق العمل عند الشباب، مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية. القاهرة.
8. الأمم المتحدة. (2010). برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010 الثورة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية ، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
9. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2015). أجندة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، اعتمدها للأمم المتحدة في 28 سبتمبر 2015م ، تعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل والمستدام للجميع، والتشغيل الكامل والمنتج وتوفير فرص العمل اللائق للجميع.
10. الكتاب الإحصائي السنوي 1998-2000م، والخطة الخمسية الخامسة 1996-2000م.
11. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (2015). مسح الشباب وسوق العمل. مسقط.

12. أماني صالح. (2002). التمكين السياسي في الوطن العربي: الشروط والمحددات، دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر، القاهرة: جمعية دراسات المرأة والحضارة.

13. بطرس البستاني. (1998). قاموس محيط المحيط: عربي - عربي، المجلد الأول، الطبعة الثالثة. بيروت: مكتبة لبنان.

14. بوبرطخ عبدالكريم. (2012). دراسة فعالية نظام تقسيم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الجرارات الفلاحية.

15. بيبه إيمان. (2012). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الدزائر، دراسة ميدانية شملت صاحبات مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة. الجزائر.

16. حمود المحرزي. (2016م). الباحثين عن العمل. مسقط: الاثنين، 29 محرم 1438هـ. 31 أكتوبر جريدة عمان.

17. خالد العمري. (1992). (السلوك القيادي لمدير المدرسة وعلاقته بثقة المعلم بالمدير وبفاعلية المدير من وجهة نظر المعلمين، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية (8). اليرموك.

18. خالد سعيد أبو هتلة. (1430). أثر السياسات التنظيمية على التمكين الوظيفي. الأردن: دار المأمون.

19. دعاء عطية الثلاثيني. (2013). فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة (ديب)، ماجستير. قطاع غزة.

20. راشد بن حمد البوسعيدي. (2010). دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من الفقر في المجتمع العماني، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية (العلوم الاجتماعية " حلول لقضايا مجتمعية). الكويت: كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت.

21. سارة صالح عيادة الخمشي. (2014). دور شبكات الأمان في تمكين المرأة السعودية الفقيرة: الأسر المنتجة نموذجاً، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. مصر.

22. سعد العنزي و يعرب السعيد. (2009). فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 53. بغداد.

Abstract

The current research focused on the evaluation of the effectiveness of the empowerment programs offered of social security families in the Sultanate of Oman.

The researcher uses the descriptive analytical method; based on the sample social survey method, the study tool is a questionnaire and using the open personal interview with Empowerment Program Providers. Sample of research selected from three government programs: the Mawred program, the scholarship program, and the training fellowship program. The study sample is 221 personal.

The results of the study:

- The multiplicity of sources of knowledge in empowerment programs, while the government efforts in the field of information and knowledge about programs are weak.*
- The main motivations of related Mawred program include contributing to improving my family income, establishing my own work project, and feeling independent and proud of owning a private job.*
- The vast majority of beneficiaries of training programs and educational grants are from the category of job seekers.*
- High level of role of government agencies in raising awareness of the program, and providing advice and guidance.*
- The high level of performance of government agencies in the operations of: inspection and follow-up, and help beneficiaries to conduct feasibility studies for projects, Also, Low effectiveness of government agencies in monitoring beneficiaries of the educational grants program during the program enrollment.*

Finally, the study concluded with a number of important recommendations that can used in policymaking and decision-making in activating empowerment and sustainability programs for poor families .